



بيان في دعم حقوق المتظاهرين في نيرتيبي وفتابرنو

التاريخ: 15 يوليو 2020م

تُعبر تنسيقية النقابات والروابط المهنية السودانية في المملكة المتحدة وإيرلندا (التنسيقية) عن دعمها لاعتصامات مواطني نيرتيبي وفتابرنو الشجاعة من أجل انتزاع حقوقهم المشروعة عبر التظاهرات السلمية. وهذه المظاهرات تأكيد عن استمرارية ثورة ديسمبر 2018 المجيدة بمطالبها المتمثلة في ضرورة تحقيق دولة العدل والقانون واحترام حقوق الإنسان وإزالة التمكين الذي أرسى نظام البشير البائد دعائمه المجحفة.

حقوق مواطني دارفور في حياة آمنة وكرامة تعرضت في نيرتيبي وفتابرنو وغيرهما لانتهاكات متواصلة من قبل الأجهزة الرسمية في الإقليم وكذلك من قبل جماعات مسلحة منفصلة، حيث تم ارتكاب جرائم جسيمة ضد السكان المدنيين بشكل مستمر. وتفاقمت هذه الجرائم نتيجة لفشل السلطات الرسمية في الإقليم والحكومة الانتقالية عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لها. بل إن استمرار عناصر من النظام البائد في مواقع تنفيذية هامة ضاعف من معاناة أهل المنطقة ومكن المجرمين من الإفلات من العقاب، بل شجعهم على الاستمرار في الانتهاكات التي أودت بحياة عشرات الشهداء ومئات الجرحى.

مظاهرات الشعب السوداني في نيرتيبي وفتابرنو هي ممارسة مشروعة لحرية التعبير السلمي في أسمى مظاهرها وإن مطالبهم المرفوعة ما هي إلا تأكيد على مطالب ثورة ديسمبر المجيدة بالحرية والسلام والعدالة التي ضحى من أجلها الآلاف من أبناء الشعب السوداني.

يكشف غياب الأمن في المنطقة والاعتداءات المستمرة على المواطنين وأملأهم وزرعهم وتعرضهم للقتل والاعتصاب عن عجز الحكومة المركزية والسلطات المحلية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين. كما أن بعض المعطيات تشير إلى تورط رسميين في الدولة في هذه الجرائم أو تأمرهم مع المعتدين، الأمر الذي يقتضي اتخاذ قرارات فورية وحاسمة لمحاسبتهم والعمل بسرعة لإزالة سدنة النظام السابق الذين مازالوا في الخدمة.

سلامة المواطنين وأمنهم في نيرتيبي وفتابرنو وكل أرجاء السودان يجب أن تكون على قمة أولويات الحكومة الانتقالية التي يجب عليها أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة لتوفير الأمن وضمان محاسبة مرتكبي الجرائم وتقديمهم للمحاكمة. ولذا تندد التنسيقية بشدة هذه الجرائم وتطالب السلطة الانتقالية باتخاذ الإجراءات التالية فوراً:

- الاستجابة الفورية لمطالب المتظاهرين في نيرتيبي وفتابرنو.
- ضمان أمن المواطنين في نيرتيبي وفتابرنو وكل أرجاء السودان وتوفير الشروط اللازمة لممارسة حق التظاهر وحرية التعبير.
- إجراء التحقيق العاجل والعاقل دون إبطاء حتى لا يفلت مرتكبي الجرائم من المحاسبة ومن ثم تقديم كل المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة والمحاسبة.
- الإسراع في اكمال مؤسسات السلطة الانتقالية وتعيين الولاة المدنيين.

كما تطالب التنسيقية المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيقات حول الجرائم الجسيمة التي ترتكب بشكل مستمر في نيرتيبي وفتابرنو ومناطق عديدة في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، وفق قرار مجلس الأمن 1593، ولاية واختصاص للتحقيق في كل الجرائم التي ترتكب في دارفور منذ يوليو 2003 ولذا تطالب المحكمة بالاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية.

بالرغم من نجاح ثورة ديسمبر 2018 المجيدة في إزالة نظام البشير، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور مازالت مستمرة، ولذا تطالب التنسيقية المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في كل أرجاء العالم ان تقوم بدورها الإنساني والاخلاقي في حماية ضحايا الانتهاكات في دارفور ودعم مطالب الشعب السوداني المشروعة في الحرية والسلام والعدالة.

الموقعون:

- 1) نقابة الأطباء السودانيين بالمملكة المتحدة
- 2) نقابة الأطباء السودانيين بجمهورية إيرلندا
- 3) نقابة المهندسين السودانيين بالمملكة المتحدة
- 4) رابطة خريجي جامعة الخرطوم بالمملكة المتحدة وإيرلندا
- 5) التجمع الوطني الديمقراطي للدبلوماسيين السودانيين في بريطانيا
- 6) رابطة المحامين والقانونيين السودانيين في بريطانيا